

فيكنها دون دار يكتننها باجارة او اعارة او
عصيب او نحوها لان الاضافة الى من يملك
تقتضى ثبوت الملك حقيقة او ما القى به
فان اراد بها مسكنه فيجئ به اي بمسكنه
وان لم يملكه ولم يورثه ولا يجئ به بمسكنه
وايا كان ملكه او عرفه وقوله او يورث به من
زيادتي او حلف لا يدخل داره اي زيد او
لا يملك عبده او زوجته قال ملكه عن
الثلاثة او بعضه اله ولما في قوله دخل الدار
العبد او الزوجة لم يجئ لزوال الملك
الا ان يترى اليهم بان يقول داره هذه
او عبده هذا او زوجته هذه وليرد
ما دام ملكه بالرفع والنصب فيجئ
تقليبا للاشارة فان اراد ما دام ملكه لم يجئ
ولو مع الة متارة كما دخل في المستثنى منه
عملا بارادته وزوال ملكه في غير الزوجة
بلزوم العقد من قبله وفيها بايائه لها
بطلان قوله في فتعبدت عا ذكروا في
قوله فباعها او طلقها وظاهر انه لا يجئ

ولو مع

ولو مع الاشارة في زوال الاسم كزوال اسم
العبد بجنته وزوال اسم الدار بجعلها مسجدا
فقوله تقليبا للاشارة اي معيقا الاسم كما يعلم
مما يأتي او اخر الفصل الاق وحلف لا يدخل دار
من ذال باب حث بالمغذ الحار اليه لا يفرضه
وان نقل حثه الاول لان الباب حقيقة في
المغذ مجاز في الحث فان اراد الناق حمل
عليه او حلف لا يدخل بيتا فيجئ بمسماه
اي بما يسمى بيتا ولو حثا او حثما او حثوا
لوقوع اسمه على الجميع بخلاف ما لا يسمى
بيتا كمسجد حرام وغار حيل وكنيسة وبيعة
لانها لا يقع عليها اسم البيت الاتقييد او
تجوز فان اراد شيئا حمل عليه او حلف لا يدخل
على زيد قد حلف على قوم هو قوم عالماتك
حث وان كتمناه بلغظه او بيته لوجود
الدخول عليه وفي قوله من السلام ولو
في الصلاة فيجئ ان لم يستثنه لظهور
اللفظ في الجميع فان استثناه باللفظ او
بالنية لم يجئ وفارق ما قبله بان الدخول